اتفاقيات أمنية بين العراق وباكستان لتبادل خبرات مكافحة الإرهاب

بغداد/ المدى

اكد الملحق العسكري الباكستاني في بغداد العميد محمد ارشد، سعي حكومة بلاده لتعزيز وتمتين أواصر العلاقة مع العراق عن طريق الاتفاقيات الستراتيجية التي تخدم مصالح البلدين في شتى المجالات.

وقال ارشد في بيان تلقت "المدى" نسخة منه ان من المؤمل أن يبرم العراق وباكستان إتفاقية أمنية للتعاون في محاربة الارهاب، مشيرا الى انه من خلال الخبرات الباكستانية في الوصول الى المعلومة وفي حال توفرها بشكل دقيق سنزود العراق بالخبرات المتوفرة لدينا، مبينا ان الارهابيين ليس لديهم مكان ثابت، وانما هم متنقلون بين الدول.

وبشأن الوضع الامني في العراق، قال ارشد: ان على السياسيين العراقيين ان يضعوا جل اهتمامهم بالوضع الامني لانه احد اعمدة النجاح وينعكس على الوضع السياسي والوضع العام في البلد.

واشار ارشد الى ان ضباط الجيش العراقي الجدد رغم حداثة عهدهم بالامور العسكرية، الا انهم يمارسون الخدمة في الجيش العراقي بشكل مهني وعسكري جيد، اضافة الى ذلك فان العراق يحتاج الى وقت حتى يتحسن الوضع الامني بشكل نهائي، منوها بان التعاون المنشود مع العراق هو التعاون على الصعيد العسكري وسيتضمن تدريب القوات العسكرية في البر والجو والبحر وعلى نطاق واسع.

وتابع ان العراق وباكستان يواجهان نفس المشاكل اما على صعيد الاتفاقيات ونوعها واحجامها والمدد الزمنية التي تبرم بخصوصها فهذا يعود الى الحكومات ومدى انسجامها مع بعضها، مؤكدا ان الحكومة الباكستانية تطمح الى ان تعمل مع الحكومة العراقية في شتى المضامين والمحاور. وزاد بالقول "ان الحكومة الباكستانية استطاعت ان تهزم القاعدة وتفكك خلاياها وقسم من اعضاء التنظيم استطاعوا الهرب، منوها بان العراق بلد عريق وقد استطاع ان يحقق انجازات كبيرة، لاسيما انه بدأ يعود الى مكانته الحقيقية.

الصافي يدعو للاستفادة من خبرات أساتذة الجامعات لتطوير أداء الموظفين

□ كربلاء/أمجد علي

انتقد ممثل المرجعية الدينية في كربلاء السيد احمد الصافي إبقاء الأزمات بين الكتل السياسية في حين يبقى الشعب يدفع ضريبة تصاعد التصريحات ، كاشفا في الوقت نفسه عن رفض المرجعية الاعتداء على مساجد أي طائفة ، ومقترحا في شأن اخر الاستفادة من أساتذة الجامعات لتطوير الموظفين الذين تشكو من ضعفهم دوائر الدولة.

وقال الصافي في خطبة الجمعة بالصحن الحسيني إن المشهد السياسي يثير تساؤلا: إلى أين تمضي وتسير بنا البوصلة أمام الأزمات؟

وأضاف "الشعب يتأذى كلما تصاعدت الأزمات وهذه حالة متلازمة" موضحا "العراقي يدفع الضريبة كلما تصاعدت التهديدات والتصريحات".

وتساءل مرة أخرى "لمصلحة من تمضي الأمور بهذا الشكل؟ خاصة وان المشاكل السياسية تنسحب على الشعب وتؤثر على الخدمات وتؤخرها". ودعا الصافي الكتل السياسية إلى التنافس من اجل خدمة الشعب وان ينبذوا الخلافات وان يجعلوا الشعب يثق بهم مؤكدا إن القول يعاد للمرة الألف في الشأن نفسه".

وأفاد الصافي أن المرجعية الدينية لا تقبل الاعتداء على المساجد الإسلامية كونها مقدسة سواء كانت لهذه الطائفة او تلك.

وأشار الى انه بين الحين والآخر يتم الاعتداء على المساجد وهذا لا يجوز ومن حق أي طائفة أن تبني لها مساجد وليس من حق الطائفة الأخرى الاعتراض أو الامتناع".

ودعا الصافي إلى استثمار طاقة أساتذة الجامعات في العطلة الصيفية بدلا من تعطيلها. وقال إن الكثير من الموظفين يفتقرون إلى دورات في مجالات متعددة ولا بد من تطويرها وبدلا من السفر إلى الخارج وصرف مبالغ مالية وتعطيل وقت والذهاب هنا وهناك فان الدورات موجودة في الداخل من خلال علماء الجامعات.

ولفت ان الأستاذ الجامعي لا يمتنع إذا طلبت منه الوزارة تطوير موظفيها.

صالح الحيدري: إيقاف المالكي لاستملاك الوقفين لايعني استرجاع الروضة العسكرية

بغداد/ المدى

اعلن رئيس ديوان الوقف الشيعي، صالح الحيدري، ان قرار رئيس الوزراء نوري المالكي بايقاف تمليك الاوقاف الدينية بين الوقفين السني والشيعي وأن تبقى المساجد والمقابر بادارتها الحالية لا يعني استرجاع عائدية مرقد الاماميين العسكريين في سامراء من الاوقاف الشيعية".

ووجه رئيس الوزراء نوري المالكي خلال لقائه برئيس ديوان الوقف الشيعي صالح الحيدري ورئيس ديوان الوقف السني احمد عبد الغفور السامرائي الاربعاء الماضي، بايقاف الاستملاكات التابعة للوقفين السني والشيعي كافة في جميع المحافظات، داعيا "كل طرف يشعر بالغبن الى اللجوء للمحكمة الاتحادية".

وقال الحيدري في تصريح لوكالة "الفرات نيوز" امس الجمعة إن" القرار الذي اتخذه رئيس الوزراء بشأن ايقاف الاستملاكات للوقفين السني والشيعي في كل محافظات البلاد أجراء سليم ولا يؤثر على عملنا".

واضاف إن "هذا القرار لا يؤثر على قضية استملاك الروضة العسكرية في سامراء، لأنه تم بموجب القانون ولا يمكن لاي جهة سواء كان رئيس الوزراء او مجلس الوزراء ان يقوم بالغاء هذا القرار"، مشيرا الى ان "قرار تسجيل عائدية مرقد العسكريين لا يلغى إلا عن طريق مجلس النواب اورئاسة الجمهورية بشرط أن يكون هناك غبن تم تشخيصه".

واوضح الحيدري أنه "يتمنى أن يلجأ الوقف السني في قضية استرجاع عائدية مرقد الاماميين العسكريين في سامراء الى المحكمة الاتحادية حتى يتأكد بأن اجراءتنا كانت سليمة ووفق القانون".

يذكر ان ديوان الوقف الشيعي قام مؤخرا بتسجل عائدية مرقد الامامين العسكريين عليهما السلام لصالحه الامر الذي اثار ردة فعل سلبية من قبل بعض الاطراف.

رجح وجود منشقين عنه يدعمون نظام دمشق

الصدر يتعهد بمعاقبة أي شخص من أتباعه يثبت تورطه في أحداث سوريا

□ بغداد / المدى

رجح زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، امس الجمعة، وجود منشقين عن تياره يدعمون نظام الأسد بـ"توجيه من الخارج"، فيما تعهد بمعاقبة أنصاره إذا ثبت تدخلهم بالشأن السوري.

وقال مقتدى الصدر ردا على سؤال من أحد أتباعه، بشأن موقفه من الأنباء التي تتحدث عن تدخل أعضاء من جيش المهدي في الشأن السوري، واطلعت "المدى" على نسخة منه، "كل هذه الإدعاءات كاذبة وان كانت مدعومة بالصور الفيديوية فهي موضوعة وليست حقيقية، بل هم غير تابعين لي بل لعلهم من المنشقين المدعومين من جهات خارجية أخرى".

وتعهد الصدر بـ"معاقبة أي فرد محسوب عليه، إذا ثبت تدخله بالشأن السوري".

وكان الصدر اتهم في (٢٠ آذار ٢٠١٢)، أطرافاً من داخل العراق بإرسال مقاتلين وخبراء بصناعة المتفجرات للقتال إلى جانب المعارضة السورية، وفيما نفى تدخل جيش المهدي بالنزاع الدائر هناك، اعتبر اتهام الصدريين بدعم الأسد "فرية تقف وراءها جهات تكيل بمكيالين".يشار إلى أن وسائل إعلام عديدة اتهمت جيش المهدي، بمساندة نظام الرئيس السوري بشار الأسد، فقد ذكرت صحيفة كويتية، في (١٧ من تشرين الثاني ٢٠١١ الماضي)، أن المجلس الوطني السوري اتهم زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، بإرسال ٤٥٠٠ مسلح إلى سوريا لدعم نظام الأسد، مطالباً بفتح تحقيق بهذه المعلومات.

فيما اعتبر التيار الصدري، في السادس من كانون الاول ٢٠١١، اتهامات المعارضة السورية له بإرسال عناصر من جيش المهدي إلى سورية لمقاتلة المعارضة عارية عن الصحة، متهما المعارضة السورية بتجنيد بعثيين عراقيين مقيمين في سوريا لقتل مواطنين من سوريا.

كما اتهم محافظ الأنبار، قاسم الفهداوي، في (١٩ تشرين الثاني٢٠١١ الماضي)، جيش المهدي بالتورط في مساعدة نظام الأسد، لكن التيار الصدري، نفى بشدة على لسان النائب عن كتلة الأحرار التابعة للتيار حاكم الزاملي، في حديث لـ"السومرية نيوز"، في اليوم نفسه، اتهامات الفهداوي، لافتاً إلى أن هناك من يسعى لزرع الفتنة في البلاد.يذكر ان سوريا تشهد منذ ١٥ آذار ٢٠١١ حركة احتجاج شعبية واسعة بدأت برفع مطالب الاصلاح والديمقراطية وانتهت بالمطالبة بإسقاط النظام بعدما ووجهت بعنف دموي لا سابق له من قبل قوات الامن السورية وما يعرف بـ"الشبيحة"، أسفر حتى اليوم عن سقوط ما يزيد عن ١٣ ألف قتيل بحسب المرصد السوري لحقوق الانسان فيما فاق عدد المعتقلين في السجون السورية على خلفية الاحتجاجات الـ٢٥ الف معتقل بحسب المرصد، فضلاً عن عشرات آلاف اللاجئين والمهجرين والمفقودين.

وتعرض نظام دمشق لحزمة متنوعة من العقوبات العربية والدولية، كما تتزايد الضغوط على الأسد للتنحي من منصبه.

السعد تدعو الحكومة ومجالس المحافظات الى الاهتمام بالملف الخدمي في القرى والمناطق النائية

□ بغداد/ المدى

دعت النائبة عن كتلة الفضيلة المنضوية في التحالف الوطني سوزان السعد الحكومة ومجالس المحافظات الى الاهتمام بالملف الخدمي بشكل اكبر في القرى والنواحي والمناطق النائية.

وقالت السعد لوكالة "أين" ان "على الحكومات المحلية والوزارات التركيز والاهتمام بشكل أكبر بالقرى والنواحي التابعة للاقضية ومراكز المدن في المحافظات وشمولها بالمشاريع الخدمية وحملات الاعمار التي نشاهدها في مراكز المدن". وأضافت ان "تحسين الخدمات في تلك القرى يجب ان يشمل جميع القطاعات وان لاتقتصر على جانب دون آخر مثل تحسين واقع البنى التحتية من مشاريع الماء الصالح للشرب والصرف الصحي والكهرباء وتعبيد الطرق وبناء المدارس والمراكز الصحية وغيرها من الخدمات ، وللأسف هذا نجده مهملاً وبشكل كبير في عموم المناطق النائية والقرى في عموم المحافظات لاسيما الجنوبية منها ونجد الاهتمام فقط بمراكز المدن". وتعاني اغلب المدن والمحافظات العراقية من سوء الخدمات التي عزاها مراقبون الى الفساد الاداري والمالي الذي يتخلل مشاريع الاعمار والتنمية بالاضافة الى انشغال الكتل السياسية بالخلافات فيما بينها وغياب الرقابة الحكومية والتشريعات اللازمة التي تجذب وتحمي الشركات الاستثمارية للاعمار في البلاد

ضياء الأسدي: المطالبة بإصلاح الحكومة واستبدال رئيس الوزراء لا تعني شق الصف الشيعي

□ بغداد/ المدى

اكد الامين العام لكتلة الاحرار ضياء الاسدي أن "المطالبة بإصلاح الحكومة واستبدال رئيس الوزراء نوري المالكي لاتعني شق الصف الشيعي" واتهم القيادي في ائتلاف دولة القانون سامي العسكري زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر بـ"شق الصف الشيعي" وإضعاف التحالف الوطني من خلال إصراره على سحب الثقة عن رئيس الحكومة نوري المالكي، وفي حين اعتبر هذا الإصرار "اصطفافا" مع بعض الأطراف التي تنفذ أجندات إقليمية ودعاه إلى إعادة النظر بموقفه. وقال الاسدي في تصريحات صحفية امس ان "مشروع سحب الثقة عن الحكومة مشروع وطني ليس له اي ارتباط بقضية التشيع وأن قضية إصلاح الحكومة لاتعني شق الصف الشيعي، وليس هناك اي مشروع لتفكيك التحالف والخط الشيعي ولايوجد اي حديث حول القضية الطائفية". واضاف أن "السيد مقتدى الصدر لم يشق الصف الشيعي لأن كتلة الاحرار مازالت ضمن التحالف الوطني ولم تخرج منه وهي الان تعمل من داخل التحالف". وأكد الاسدي "عدم وجود اية نية او مشروع لدى كتلة الاحرار بتفكيك التحالف الوطني وانها متمسكة بوحدته . وتواجه العملية السياسية في العراق أزمة متفاقمة بسبب الاتهامات المتبادلة بين الكتل المشاركة في العمل السياسي و بالاخص بين ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي و القائمة العراقية بزعامة اياد علاوي بسبب بعض الملفات منها الوزارات الأمنية و قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي وامتدت الخلافات قبل فترة وجيزة الى حكومة اقليم كردستان التي عارضت بقوة سياسات حكومة المالكي بسبب المناطق المتنازع عليها و تمويل البيشمركة وبعض القضايا العالقة بين المركز والاقليم.

التعليم النيابية تدعو الى حماية المناهج من "المفردات المسيئة للوحدة الوطنية"

□ بغداد/ المدى

دعت لجنة التعليم العالي في مجلس النواب، امس الجمعة، إلى إقامة مؤتمر موسع يحضره خبراء دوليون لتقييم المناهج الدراسية وتنقيتها من المفردات "المسيئة" للوحدة الوطنية، مؤكدة أن هذا الإجراء سيبعد الأجيال الناشئة عن "مستنقعات الطائفية والعرقية".

وقال رئيس اللجنة عبد ذياب العجيلي في بيان صدر امس وتلقت "المدى" نسخة منه، إن "تعزيز الأساليب التي ترتقي بالعلم وصناعة المعرفة وتعزز مفهوم المواطنة الجامعة يبعد الأجيال الناشئة عن مستنقعات الطائفية والعرقية".

ودعا العجيلي الى "إقامة مؤتمر كبير وموسع يحضره قادة الرأي والقيادات في مفاصل وزارة التعليم العالي وخبراء اليونسكو والخبراء الدوليين لتقييم المناهج الدراسية وتحديدا القديم منها وتنقيتها من المفردات التي تسيء إلى الوحدة الوطنية".

وكانت وسائل اعلام قد حصلت على وثيقة صادرة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تدعو الجامعات العراقية لإضافة مادة جديدة باسم "اهل البيت" الى مناهج اقسام التاريخ بالجامعات العراقية، كما أشارت الوثيقة الى ضرورة تدريس موضوع "الائمة الاثني عشر" ضمن مناهج تلك الأقسام.

فيما أكدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الـ٢٣ من أيار الماضي، أن قرار تدريس سيرة أهل البيت في المناهج الدراسية للكليات كان بناء على مقترح من الجامعات العراقية، مبينة أن هناك حاجة للتوسع بدراسة تاريخ الائمة اسوة بغيرهم من الشخصيات والمفكرين.

وكان رئيس لجنة التعلم العالي في مجلس النواب عبد ذياب العجيلي اكد خلال زيارته لجامعة بابل خلال فترة توليه منصب وزير التعليم، أن الوزارة أعطت صلاحيات لعمداء كليات الجامعات تسمح لهم بتعديل المناهج الدراسية بما يخدم العملية التعليمية والرصانة العلمية على حد سواء، لافتا الى أن عميد الكلية يجب أن يلعب دوره الحقيقي في تعديل المناهج.

واتهم العجيلي، في ٩ تشرين الثاني ٢٠١١، وزير التعليم العالي والبحث العلمي علي الأديب بالعمل وفق نهج "طائفي" في إدارة وزارته.

فيما اتهم وزير التعليم العالي والبحث العلمي علي الأديب، في (٢٨ كانون الأول الماضي)، بعض الجهات الحزبية بمحاولة السيطرة على المؤسسات التعليمية، ووصفها بأعداء التصحيح في الجامعات والعملية السياسية، كما أكد أنها حاولت استغلال الوضع لتبقى تلك المؤسسات امتدادا للماضي.

وطالب الأديب، في (٤ آذار ٢٠١٢)، بإزالة ما أسماها الألغام والصواعق التي وضعت في بعض المفردات بالمناهج الإسلامية، وحذر من توظيف مفردات وآيات قرآنية لتصعيد الصراع المذهبي بالعراق، كما أكد أن التطرف الفكري جاء إلى العراق من الخارج.

يذكر أن مسألة تغيير المناهج الدراسية في المدارس والجامعات العراقية تعد من القضايا المختلف عليها بين جهات عديدة معنية، بحيث لم تجر سوى تعديلات بسيطة منذ تغيير النظام السابق في العام ٢٠٠٣ مثل حذف بعض المواضيع والفصول من عدد من الكتب المنهجية، خصوصاً التي كانت ذات طابع سياسي وموجهة لخدمة الحكم السابق.